جمعية الثقافة من أجل التنمية

بالاشتراك مع

جامعة سوهاج

التعليم في الوطن العربي و التحديات التي تواجه تطبيق برنامج

" التعليم للجميع "

الأستاذة الدكتورة/ صالحة محي الدين سنقر
أستاذة الإدارة التربوية في جامعتي دمشق واليرموك
وزيرة التعليم العالي في سورية سابقا
كلية التربية، قسم الإدارة
جامعة اليرموك ، إربد ، الأردن

openkandl.com

obeikandl.com

التعليم في الوطن العربي
و التحديات التي تواجه تطبيق برنامج
(التعليم للجميع)

الأستاذة الدكتورة/ صالحة محي الدين سنقر
E- Mail:ssunqor@yu.edu.jo

مقدمة

إن عصرنا الحالي، عصر الفضاء والعقل الالكتروني والأتمتة، عصرالتغير السريع الذي يتسم بالتحولات الكبرى والتبدلات غير المسبوقة كما ونوعا سواء أكان ذلك في إطار عولمة الاقتصاد والمال أم في إطار ثورة التكنولوجيا والعلم، أم في إطار المعرفة الرقمية.

إنه يتصف بالسباق المحموم بين دول العالم في الاستثمار الأقصى لقدرات أبنائها فالمعرفة هي مفتاح النمو الاقتصادي وليست الصناعة أو وسائل الإنتاج، فحضارة اليوم تعتمد على المعلومات كمادة أولية، وهي المادة التي لا تنضب بسبب ما تتضمنه من خيال

لقد عمدت الكثير من الأنظمة التربوية إلى تكييف أساليبها لتصبح أقدر على الموازنة بين دفق المعرفة ورسوخ القيم، وأولت أهمية كبرى للمهارات اللازمة لمواكبة التكنولوجيا الحديثة وبخاصة مهارة التحليل. وأصبحت المعرفة مفتاح النمو الاقتصادي بعد أن كانت الصناعة ووسائل الإنتاج هي السبيل للنمو.كما أصبحت من أهم الأسلحة التي يستخدمها الإنسان للتصدي للتحديات بمختلف أنواعها.

وتجاه ما سبق يحق لنا التساؤل حول دور التعليم في إحداث التغيير ومواجهة التحديات وما يجب أن تكون عليه المؤسسات التعليمية في هذا العالم المتغير؟.

إن نظرة تحليلية لما تم من تغيير في المؤسسات التعليمية في بعض دول العالم في

العقدين الأخيرين، يظهر تغييرا في البنى التنظيمية ومحتوى التعليم وأساليب التعلم والتقويم، إلى جانب تغيير في العلاقات مع المتعلمين والأجيال الجديدة.

فالمجتمعات المعاصرة تشكو من مشكلات اجتماعية مثل عدم التوازن، وعدم العدالة وشيوع ظواهر الإرهاب والعنف والحرب والتمييز العنصري وتعاطي المخدرات والغزو الثقافي بواسطة الأقمار الصناعية إلى جانب المشكلات الاجتماعية الأخرى من فقر ومرض وجهل والتي غالبا ما تتركز في الدول النامية.

وبالمقابل هناك الكثير من التطورات العلمية والاقتصادية والبيئية التي تتسارع عالميا وتؤثر في حياة الإنسان وسلوكه خاصة وفي التنمية البشرية عامة، فعالم اليوم سريع التغير يتسم بالسباق المحموم بين دول العالم في الاستثمار الأقصى لقدرات الأبناء كما يتسم بكثرة المثيرات التي تجذب المتعلم وقد تُشتت انتباهه. يقول سيتزنميهالي (إننا ننتقل بسرعة، فإذا لم تواكب نظم التعليم هذه السرعة، فسرعان ما تسقط.)

لقد تحققت مقولة الفيلسوف اليوناني هرقليطس في التغيرحين قال:(لا يستحم المرء بماء النهر مرتين) فذرات ماء النهر متغيرة باستمرار، وكذلك الحياة فلا شئ ثابت فيها سوى التغير، وكذلك فالتحديات متغيرة نتيجة تغير الظروف.وعلينا أن نجد الحلول المناسبة للارتقاء بنوعية الحياة لتكون جديرة بأن تعاش في الواقع.

إننا لسنا في حالة اختيار بل نحن أمام واقع لا مهرب منه،و لابد أن نستفيد من التغيرات الحاصلة ونستوعبها ونأخذ بحسناتها ونهمل سيئاتها ونوظف ذلك كله في التعليم الذي يلعب دوراً حيوياً في مجال إعداد القوى البشرية في المجتمع وتنميتها.

كيف يمكن أن نطور التعليم في الوطن العربي وكيف نواجه تحديات المستقبل؟:

إن تطوير التعليم في الوطن العربي يتطلب منا بادئ ذي بدء تشخيص الواقع وبيان التحديات التي تعكس آثارها على العملية التعليمية حاضرا ومستقبلا، ذلك أن

العمل التربوي هو تجسيد إلى حد كبير للظروف السكانية و الاجتماعية والصحية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعلمية.

ولا يمكن للمعنيين برسم السياسة التربوية ووضع الأهداف والتخطيط لتحقيقها إلا أن يأخذوا بالحسبان هذه الظروف كلها .

إننا بأمس الحاجة إلى رسم سياسة تربوية عربية قادرة على مواجهة تحديات المستقبل، ولعل برنامج "التعليم للجميع" يحقق الكثير من هذا الهدف، فما هو التعليم للجميع ؟ و ما أهدافه، وما أهميته في التجديد التربوي ومواجهة التعليم لتحديات المستقبل ؟

تعود بدايات برنامج " التعليم للجميع " إلى عام ١٩٤٥ منذ إنشاء اليونسكو، حيث نص دستورها أن على الدول الأعضاء أن تؤمن بان للجميع الحق في الحصول على الفرص الكاملة و المتساوية في التعليم. إلا أن انشغال الدول النامية بتركيز طاقاتها للحصول على الاستقلال لم يمكِنها من التنفيذ اللازم لما نص عليه دستور اليونسكو. وقد أكد مؤتمر " التعليم للجميع "الذي عقد في جومتين في تايلاند عام ١٩٩٠" أن التعليم حق للجميع. فهو يعزز حرية الفرد وله دور كبير في مجال التطوير و التقدم، ولذلك لابد من تأمين التعليم لكل فرد في المجتمع،وتنويعه ، ورعاية الكفاءات البشرية والمواهب الإبداعية، وتطوير المناهج والطرق والأساليب المعتمدة في التعليم والتدريب، وتأمين التمويل المناسب له".

وبسبب بطء الاستجابة والتقدم المحدود في تحقيق الأهداف على مدى عقد من الزمن، فقد أُعيد تجديد هذا الالتزام في مؤتمر داكار بالسنغال عام ٢٠٠٠ والذي أسفر عن ست .

أهداف لبرنامج التعليم للجميع هي:

١- تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم و إزالة أوجه التفاوت بينهما، و التأكيد على ضرورة حصول الإناث على فرص مساوية لفرص الذكور في مجال التعليم الأساسي مع مراعاة النوعية الجيدة للتعليم وذلك بحلول عام ٢٠١٥.

٢- تمكين الأفراد من الالتحاق ببرامج التعليم الأساسي للصغار والكبار، وبخاصة للأطفال الذين يعيشون ظروفاً صعبة، وكذلك الأطفال المنتمين إلى أقليات عرقية.

٣- تنمية مهارات التعلم والمهارات الحياتية لدى الشباب والكبار، وذلك من خلال منحهم فرصا متساوية للمشاركة في برامج التعليم والتدريب المناسبة لهم. وتطوير هذه البرامج وبخاصة المتعلقة بتنمية التفكير الناقد، والتربية الأسرية والتعليم البيئي والعمل على دمج التعليم الأساسي مع التعليم المهني بما يسمى (التعليم المهني الأساسي)

٤- التوسع في الرعاية الصحية وتحسينها في مرحلة الطفولة المبكرة و بخاصة لأولئك الأطفال الضعفاء والمحتاجين.

٥- تحسين جودة التعليم، وضمان تحقيق التميز للجميع ليتمكن الجميع من تحقيق نتائج تعليمية مُعترف بها وقابلة للقياس،لا سيما في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب والمهارات اللازمة لدخول معترك الحياة.

٦- متابعة محو أمية الكبار لتحقيق نسبة ٥٠ ٪ بحلول عام ٢٠١٥، لا سيما لدى النساء.

وقد جمعت الأهداف الستة التي يسعى برنامج"التعليم للجميع" إلى تحقيقها في الجملة التالية:

والتي تضم الحروف الأولى مما يلي:GET EQUAL" :

١. Gender: ذكر /أنثى.
٢. Elementary or primary education: التعليم الابتدائي أو الأساسي
٣. Training : التدريب
٤. Early childhood : الطفولة المبكرة

" ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم وضع إستراتيجية مؤلفة من اثني عشر بندا تعدُ إطار العمل لمؤتمر داكار.وقد دعا المؤتمر الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. وهذه

الإجراءات هي من مسؤولية الدولة بما فيها الحكومة والمجتمع المدني بالدرجة الأولى وتأتي مساعدة الدول الغنية بالدرجة الثانية وذلك بتقديمها بعض المشاريع ، أما اليونسكو والبنك الدولي وبقية المؤسسات الدولية فتأتي مسؤوليتها في الدرجة الثالثة .

ومع تأكيد اليونسكو على تطبيق مفهوم التعليم للجميع، فقد عمدت معظم الأنظمة التربوية إلى إصلاح مناهجها الدراسية وتأهيل المعلمين، وسعت لمواكبة التطور الحاصل في التعليم.

وقد كلفت منظمة اليونسكو لجنة تضم ممثلي الدول الكبيرة بالمتابعة السنوية ومراقبة ما حققته كل دولة من برنامج "التعليم للجميع" وطلبت من كل دولة تقديم تقييم عما حققته من هذا البرنامج، ويُعدُ التقرير الذي قدمته لجنة المراقبة لعام ٢٠٠٢ هو الوثيقة الأكثر تأثيرا منذ مؤتمر داكار فقد تضمن مقدمة جاء فيها:

" التعليم حق من حقوق الإنسان حيث انه يضيف معنى وقيمة لحياة الجميع و بدون تمييز. و التعليم وسيلة مهمة تؤدي إلى ممارسة الحقوق الإنسانية الأخرى و تحميها أيضا بما فيها الصحة الجيدة و الحرية و الأمن و الحالة الاقتصادية المناسبة و المشاركة في النشاطات الاجتماعية و السياسية..." .

وقد استندت هذه المقدمة إلى السياسة التربوية لليونسكو والتي تحتوي:

١. تأمين التعليم لكل فرد في المجتمع.
٢. وتنويع التعليم.
٣. ورعاية الكفاءات البشرية والمواهب الإبداعية.
٤. وتطوير المناهج والطرق والأساليب المعتمدة في التعليم والتدريب.
٥. تامين التمويل المناسب له .

كما تضمن التقرير تحليلا شاملا لوضع برنامج " التعليم للجميع " حيث اعتمد معدُو التقرير نظام تصنيف لواقع الدول المشاركة في البرنامج يقوم على أساس بعدين وهما:

- البعد الاستاتيكي:والذي يبين ما إذا كانت الدولة قريبة أم بعيدة من تحقيق أهداف مؤتمر داكار لعام ٢٠٠٠.

- والبعد الديناميكي:والذي يبين مدى التقدم الذي حققته الدول المشاركة في المؤتمر خلال الفترة (١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠).

ونتج عن هذا التصنيف أربع مجموعات من الدول وهي:

١- الدول البعيدة عن تحقيق أهداف مؤتمر داكار لعام ٢٠٠٠.

٢- الدول القريبة من تحقيق أهداف مؤتمر داكار.

٣- الدول التي أحرزت تقدما في فترة ما بين (١٩٩٠-٢٠٠٠) وهي دول لديها فرصة كبيرة لتحقيق أهداف برنامج " التعليم للجميع":

٤- الدول التي لم تحرز تقدما فحسب، بل تراجعت، و مثل هذه الدول ليس لديها فرصة لتحقيق أهداف البرنامج.

ففي مجال المساواة بين الجنسين بيَن التقرير أن الصورة غير مشجعه بالنسبة لما حققته الدول المشاركة من تقدم في هذا المجال ، فقد استطاعت ٨٦ دولة أن توفر فرصا متكافئة لكلا الجنسين للتسجيل في مدارس التعليم الابتدائي، واقتربت٣٥ دولة من تحقيق هذا الهدف وكانت مخيبة للآمال في الدول النامية التي عجزت عن كانت تحقيق المساواة بين الجنسين،بسبب ضعف التمويل في معظم الأحيان.

وفي مجال تطبيق أهداف البرنامج كانت النتائج مشجعة بالنسبة إلى أوروبا الوسطى و الشرقية والغربية بالإضافة إلى دول أمريكا الشمالية.

وكانت مشجعه أيضا ولكنها اقل إشراقا في دول أمريكا اللاتينية.

إلا إن التقدم غير كاف في الدول العربية و دول شمال أفريقيا، إلى جانب وجود ضعف في مهارات القراءة والكتابة، وخلط بين مفهوم التربية ومفهوم معرفة القراءة والكتابة.

أما دول منطقة (جنوب أفريقيا) فلم تحقق تقدما ملموسا في مجال تطبيق أهداف البرنامج، وعليها إن تكثف جهودها بشكل اكبر، وبيَن التقريران ٧٩ دولة لن تكون قادرة على خفض نسبة الأميين إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

كما أشار إلى وجود ارتفاع في نسبة ما يسمى بالأمية الوظيفية أي (افتقار الموظفين إلى مهارات أصبحت أساسية في عصرنا الحالي و بخاصة ما يتعلق منها بمهارات الحاسوب و غيرها)

وخلص التقرير إلى أن على المؤسسات التعليمية أن تسعى إلى تنمية المهارات البشرية ومتابعة النمو المهني، والمواءمة بين الأهداف والخطط والاستراتيجيات والبرامج والمناهج وطرق التدريس والوسائل والتجهيزات، انطلاقا من أن الموارد البشرية هي وسيلة التنمية وغايتها، وتنمية هذه الموارد يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع.

وبناء على ما سبق أصدرت اليونكسو نشرة بعنوان التجديد تتضمن أخبارا عن التجديد التربوي في الدول المختلفة .

ويبقى السؤال موجها إلينا نحن المربين العرب ، لماذا كان التقدم في مجال تطبيق أهداف برنامج " التعليم للجميع " غير كافٍ؟ ولماذا مازال المتعلمون يعانون من ضعف في مهارات القراءة والكتابة وارتفاع في نسبة الأمية الوظيفية؟

إن الإجابة على هذا السؤال الكبيرتتطلب تحليل التحديات التي يواجهها التعليم في وطننا العربي والعمل على إيجاد الحلول لتجاوزها ، فنحن لسنا في حالة اختيار بل أمام واقع لا مهرب منه ، ومن ابرز هذه التحديات ما يتعلق ب:

١ – الزيادة في النمو السكاني :

لقد كان للتطور الحاصل في الطب والرعاية الصحية وتحسن المستوى المعيشي أثره الواضح في تزايد عدد السكان في الدول العربية وتزايد نسبة الفتوة فيه والتي بلغت ما يقارب نصف مجموع عدد السكان إلى جانب ارتفاع المعدلات العمريه المتوقعة للحياة.

إن هذا التزايد السكاني ترك أثره الواضح في تطبيق الدول العربية لبرنامج التعليم للجميع الذي كان لابد له من إجراء بعض التغيير في آلية العمل بسبب الطلب المتزايد على التعليم ومحدودية الموارد المالية والذي تجلى في أنماط جديدة لإدارة التعليم وبالتالي لمحتوى التعليم وخططه الدراسية.

٢ - الحراك السكاني:

تطلب التزايد الحاصل في الحراك السكاني إجراءات عديدة لتطبيق برنامج التعليم للجميع فالهجرات الداخلية والخارجية والحروب وما نجم عنها من نزوحات بشرية تركت أثرها الواضح على المجتمع فظهر تعدد في الثقافات وتغير في المفاهيم والعلاقات الاجتماعية.

٣- التغيرات المجتمعية:

كان للتغير الحاصل في الأدوار التي تقوم بها المؤسسات المجتمعية أثره الواضح في النظم التعليمية كافة وبرنامج"التعليم للجميع" خاصة، فقد تغيرت المفاهيم المتعلقة بالأسرة ودورها في التنشئة الاجتماعية بسبب عوامل كثيرة منها التغير الحاصل في دور المرأه ومشاركتها الرجل في عالم العمل، والعلاقات الاجتماعية وكذلك التغير الحاصل في دور الشباب وسلوكهم وقيمهم والتي تشكلت بجملة تأثيرات ذات صبغة عالمية أكثر من تكون محلية، وكان لهذا كله أثره في الإدارة والمهام التي تقوم بها المؤسسات التربوية وكيفية تعاملها مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وواجه واضعو السياسة التربوية عند تطبيق برنامج " التعليم للجميع " صعوبات اجتماعية: فالمجتمع العربي محكوم بالتقاليد، وما زال الكثيرون لا يوافقون على تعليم الإناث والاختلاط بالذكور.وما زال الكثيرون يؤمنون بأن المرأة تحتاج إلى مساقات ومقررات واختصاصات غير ما يحتاجه الرجل

٤- التغيرات الاقتصادية:

كان للتحول السريع الحاصل في اقتصاد معظم دول العالم ،من اقتصاد يقوم على الزراعة والصناعة إلى اقتصاد يعتمد على الخدمات والمعلومات أثره في إحداث تغيرات

نوعية في عالم العمل، فكل مقبل على العمل يواجه صعوبات منها: إيجاد العمل المناسب و إيجاد المعلومات الصحيحة، وعندما ينتقل الإنسان إلى عمل آخر يجد أن الخبرات اللازمة للعمل الجديد لا يملكها كلها، وقد لا يملك إلا القليل منها

لقد بينت المنظمة الأوروبية للتنمية والتعاون الاقتصادي والتقني أن عدد العاملين

- عام ١٩٠٠في الزراعة ٧٠٪ وفي الصناعة ٢٠٪ وفي الخدمات ١٠
- عام ١٩٤٠ في الزراعة ٣٠٪ وفي الصناعة ٥٠٪ وفي الخدمات ٢٠٪
- عام ١٩٩٠ في الزراعة ٤٪ وفي الصناعة ٢٥٪ وفي الخدمات ٧٠٪
- عام ٢٠١٠ في الزراعة ٤٪ وفي الصناعة ٥٪ وفي الخدمات ٩١٪

ومثل هذا التحول حدث أيضا في الدول العربية وبسرعة أقل، وأصبح دور القطاع الخاص كشريك أساسي في عملية التنمية، وفي تنفيذ المبادرات الإصلاحية فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني والذي ساعد على تطوير هيكلة الاقتصاد وسوق العمل، وإحداث الكثير من المؤسسات الهادفة إلى تعزيز التنمية البشرية والمهنية.

لقد كان لهذا التحول في النشاط الاقتصادي أثره في توجهات السياسة التربوية التي أعطت للتعليم المتوسط والتعليم الفني والتدريب اهتماما أكبر.

٥- التطور العلمي والتكنولوجي :

يشهد العصر الحاضر تطوراً كبيراً في كم المعلومات والمعارف والنظريات والاكتشافات إلى حد يعجز المتخصصون عن الإلمام بمعظمها ومتابعتها.وكذلك في نوعية المعرفة وتعدد الاختصاصات ونشوء علوم لا وجود لها قبلا.

وتطلّب هذا التطور العلمي بناء قنوات بين فروع المعرفة والتخصصات العلمية القديمة منها والجديدة، فوجد علم النفس الصيدلاني مثلا الذي يرتكز إلى علم النفس من جهة والى علم الصيدلة من جهة أخرى.ووجدت الهندسة الصحية التي ترتكز إلى العلوم الهندسية من جهة والى العلوم الصحية من جهة أخرى...الخ.

وكان لشبكات الانترنت والحاسوب والهاتف النقال والتلفزيون وآلات الجيب الالكترونية وما توفره من معلومات تمكن الفرد أن يتفاعل معها، أثرها الواضح في المؤسسات التعليمية.

لقد أسهمت شبكة الانترنت في تطوير الكفاءات المعرفية الإنسانية، و سهلت التفاعل بين الطلاب، وحولت مسؤولية التعلم من المدرسة والمعلم إلى المتعلم ذاته، فهي تسهل التعلم والتعامل عن طريق المعلومات السريع،وبخاصة لمن يتعذر عليهم الانتظام بالدراسة،إلى جانب تعليم الكبار ومن هم بحاجة إلى التدريب المهني.

لقد أصبحت التكنولوجيا وسيلة مساعدة للمعلمين وتركت لهم المجال واسعا ليدربوا الطلبة على حل المشكلات واكتشاف الذات ونمو تفكيرهم الإبداعي فهي تسهل لهم الاتصال بالعالم، بحيث لا يكون الهدف هو الحصول على الشهادة بل الاستغراق في متعة التعلم مدى الحياة، فثروة العصر الحالي هم الأشخاص القادرون على استخدام المعلومات، وهذا ما دعا بيل غيت ١٩٩٧ رئيس شركة مايكروسوفت إلى القول (إن كل بلد في العالم يمتلك الأشخاص المبدعين والأذكياء، المستخدمين للمعلومات عبر شبكة العمل التي توفر إمكانية الدخول إلى مصادر كبيرة من المعرفة، فالمعلومات أصبحت ضرورة للإنسان كالماء والكهرباء)كما سهّلت التكنولوجيا دمج التعلم بالعمل عبر الشراكة الفكرية مع التكنولوجيا الذكية، وقد بين براون ١٩٩٠ أن التعليم اكتسب سمات جديدة نتيجة استخدام الحاسوب هي:الاكتشاف،التواصل، الاندماج، التوجيه، التنوع في المناهج المتابعة والاستمرارية.

ويمكن القول أن التكنولوجيا أصبحت من أهم الأسلحة التي يستخدمها الإنسان في مواجهة تحديات الحياة. وأصبح من المستحيل على إنسان العصر الحالي أن يتابع كل ما يستجد في مجال عمله أو تخصصه، لأن قدرة الإنسان على الاستقبال والحفظ محدودة بفعل عوامل الزمان والمكان والاستعداد الذهني والنفسي .

٦-التغيرات القيمية

كان للثورة التكنولوجية وللعولمة أثرها في قيم الإنسان الثقافية والأخلاقية والدينية والجمالية على المجتمعات كلها، وظهرت مبادئ ومعايير دولية ثقافية وأخلاقية كان لابد لمخططي التربية من الالتزام بها مثل، حقوق الإنسان، وحقوق المرأه ، وحقوق الطفل ورعاية الموهوبين وذوي الحاجات الخاصة ، والتعليم المستمر ، والتعلم للجميع .

فثورة الاتصالات والمعلومات وما وفرته شبكات الانترنت والبريد الالكتروني والإرسال التلفزيوني كان له أثره الواضح في تكوين معارف ومهارات وقيم واتجاهات الأفراد والتي أخذت تتحكم في تكوين الأفكار والأذواق والثقافات والقيم والفنون.

فشاعت ثقافة الاستهلاك، وتحولت اهتمامات الإنسان من إطار الثقافة الوطنية إلى إطار الثقافة العالمية ، وأصبحت الدول العربية تعاني من صعوبة التوفيق:

- بين العالمي والمحلي .
- بين العام والخاص، وبين عالمية الثقافة وخصوصية التقاليد المحلية.
- بين الأصالة والمعاصرة، والتجاوب مع التغيير دون التنكر لذات الفرد وحريته.
- بين التخطيط طويل المدى والتخطيط القصير المدى.
- بين الحاجة إلى التنافس والحرص على تكافؤ الفرص.
- بين التوسع الهائل للمعارف وبين قدرة الإنسان على استيعابها .
- بين الروحي والمادي وإحداث التوازن بين القيم الروحية والأخلاقية وسعي الفرد والمجتمعات نحو امتلاك المادة.

٧-التغيرات السياسية

يتأثر تطبيق برنامج" التعليم للجميع" بطبيعة السياسة العامة في المجتمع وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظمه ومؤسساته الرئيسة والفرعية.

ففي ظل الاتجاه العالمي المتزايد نحو بروز عالم بلا حدود اقتصادية وثقافية، سيكون للعولمة الاقتصادية والثقافية أثرها في العولمة السياسية، فالمنطقة العربية تشهد الكثير من الأحداث السياسية الهامة ذات التأثير الكبير على النظم التربوية وأهداف التعليم ومناهجه وقيمه، وأصبح على الدول العربية أن تبذل جهوداً مضاعفة لتعزيز الهوية الوطنية والقومية والثقافية والدينية.

ومما يساعد في الحفاظ على عناصر الهوية العربية وتوجهاتها الحضارية الوطنية والقومية وجود جامعة الدول العربية

- إن هذه التحديات والمستجدات كلها تركت آثارا واضحة على التعليم، الذي أضحى يواجه جملة تحديات أهمها :

- **التحدي الأول** وهو: التغير في المفاهيم، فمفهوم التعليم مثلا لم يعد نقل المعلومات بل أضحى عملية بنائية هادفة وكفؤة ومحفزة.

لقد أحدثت الثورة الالكترونية تغييرا في مفاهيم منظومة التعليم كلها، في الإدارة والتعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، و ساعدت في التوظيف الفعال لوقت المعلمين والمتعلمين في المؤسسات التعليمية، وفي تطوير مهاراتهم، من المعرفة الوضعية إلى المعرفة البنائية وحولت توجهات تعلمهم ومكنتهم من التفكير النقدي، وبناء الثقافة المتميزة.

- **والتحدي الثاني**: هو تغير دور المعلم ومسؤولياته وما يتطلبه من تغير في الإعداد والتدريب وطرائق العمل.

- **والتحدي الثالث**: توفر فرص التعلم الجيد بفضل التكنولوجيا وما تتطلبه من عمل دؤوب ومنافسة،

ضمن شبكة معرفية تتحدى اهتماماتهم وتدفع بهم لتحقيق أفضل قدراتهم مؤكدة الدور الذاتي لكل منهم في إغناء بيئته والاستفادة منها.

الإجراءات المساعدة على مواجهة التحديات وتطبيق برنامج "التعليم للجميع" في الوطن العربي:

إن مواجهة التحديات تتطلب شفافية الإجراءات والتدابير المتخذة وتحديد المعايير،و لتطوير التعليم وتحقيق برنامج التعليم للجميع، لابد من الأخذ بالاستراتيجية التي تقوم على:

توعية المجتمع بأهمية التعليم للجميع، والتعليم مدى الحياة، والمفاهيم المتعلقة بهما، والمبادئ الأربعة التي حددتها اليونسكو في تقريرها المعنون ب (التعليم ذلك الكنز المكنون) وهي: التعلم للمعرفة، والتعلم للعمل، والتعلم للعيش مع الآخرين، إلى جانب الايمان بضرورة التغيير، و إقناع الآخرين بحتميته، والتدرج في تكوين المفاهيم والمهارات واستخدام الأمثلة والنماذج المستمدة من خبرات المتعلمين ومهاراتهم.

اجراءات مواجهة التحديات وتطبيق برنامج "التعليم للجميع" في الوطن العربي :

١- التخطيط

وعقلنته وتوجيهه في ضوء المسوحات والوسائل والأساليب المتوفرة، فغياب التخطيط السليم يوقع المربين بما أسماه (هارت) بالغثيان من الجعجعة التربوية.

٢- وضع التشريعات والقوانين

التي ترتكز إلى سياسة تربوية واضحة ومنفتحة على المجتمع وعلى العالم بأسره تحدد بوضوح المعايير الخاصة بمؤسسات التعليم مدى الحياة، وتتيح المجال للطلبة لممارسة حقوقهم في المعرفة والتدريب والممارسة والحوار والمناقشة وتجعل صوتهم مسموعا فحددوا ما يحتاجونه في حياتهم المستقبلية.

فالحاجة ما زالت ماسة إلى قوانين وتشريعات خاصة بالتعليم مدى الحياة تستجيب للمتطلبات التربوية للحاضر والمستقبل. .ذلك أن الدول العربية ما زالت تركز اهتمامها على التعليم الرسمي، بمراحله الثلاثة: الأساسي والثانوي والتعليم العالي.

٣- إحداث مراكز متخصصة في تنفيذ برنامج " التعليم للجميع"

فوجود مثل هذه المراكز أمر ضروري لتطبيق المفاهيم والمبادئ التي يقوم عليها تنفيذ هذا البرنامج.وكذلك فإن تشكيل المجالس المتخصصة بالتعليم مدى الحياة والمسؤولة عن تطوير الاستراتيجيات طويلة الأمد، وعن تحديد معايير واضحة، تسهم في تحقيق جودة التعليم مدى الحياة، واعتماد نظام التعليم المفتوح في مؤسسات التعليم كلها.

٤- تطويرنظام التعليم

بحيث يتيح الجمع بين المعارف وتطبيقاتها، ليكون التعليم هو الحياة، وليتم الربط بين المؤسسات التعليمية والمجتمع.وهذا ما دعا إليه جون ديوي بقوله (ضرورة التفاعل الحر بين الأفراد وبينهم وبين ما يحيط بهم) فالإنسان يتعلم بالممارسة وانطلاقا منها.

٥- الاستفادة من التطور التكنولوجي واستيعابه

والاخذ بحسناته واهمال سيئاته، فقد أحدث تقدم التكنولوجيا تغييرا في منظومة التعليم كلها، وحولت اتجاهات التعليم من المعرفة الوضعية إلى المعرفة البنائية وساعدت في التوظيف الفعال لوقت المعلمين والمتعلمين وطاقاتهم، والاستفادة من اقتصاد المعلومات، ومكَنتهم من التفكير البناء و امتلاك مهارات متعددة وثقافة متميزة، ويسَرت لهم العمل كمجموعات، ضمن شبكة معرفية متنوعة، تتحدى اهتماماتهم وتدفع بهم لتحقيق أفضل قدراتهم، مؤكدة الدور الذاتي لكل منهم في إغناء بيئته.

٦- إعداد المعلمين الأكفياء

القادرين على مواجهة التحديات والمتخصصين في برامج التعليم مدى الحياة فعلى المعلم مسؤولية كبيرة في صياغة ملامح المستقبل وبناء نهضة الأمة، ومهمته متعددة المناحي فعليه تحقيق نتاج عقلي ومهاري وموقفي لدى طلبته، ويستلزم ذلك منه أن يتحلى الأصالة، وأن يكون قدوة، يقوم بدوره كمنشط ومحفز لطلبته في إطار من الشفافية

والاحترام لكل منهم، وصولا إلى تغيير الذات والآخر، وأن يمتلك لغة الممارسة ويتقن فن التعليم الذي هو في جوهره يجمع بين فن التفكير المنظم وفن العمل الإبداعي.

وفي الواقع ما زال المعلمون يفتقرون إلى المهارات الأسلوبية والمهارات العملية المختلفة وبخاصة في مجال استخدام التكنولوجيا

لقد عرف آرتو(١٩٨٩) التعليم بأنه إعادة المعلم الحياة إلى المعرفة التي يمتلكها بحيث يتمكن من مساعدة المتعلم على إعادة بنائها بنفسه.

٧- التعليم الفعال: ويتحقق ذلك من خلال:

- إيجاد طرق إبداعية في التدريس تحقق التفاعل بين الطلاب والمعلمين وتتفاعل مع المواد التعليمية بطريقة أكثر ذكاء

- التأكيد على تعلم الحقائق، فقد وجّه " تشالرز ديكنز" في كتابه"السيد غرادغرند في الأوقات الصعبة" المربين قائلا:[علموا هؤلاء الأولاد والبنات الحقائق ولا شي غيرها فالحقائق هي وحدها المطلوبة في الحياة، لا تزرع سواها واقلع أي شيء غيرها، تستطيع تشكيل العقول اعتمادا على الحقائق وحدها ولا شيء سوى الحقائق سيخدمهم. هذا هو المبدأ الذي أنشأت أولادي عليه وهو المبدأ الذي أنشئ عليه هؤلاء الأطفال، تمسك بالحقائق سيدي]

- تعزيز الأسلوب الإنساني في التربية، وتمكين المتعلم من اكتساب المهارات من خلال التدريبات الملائمة لمرحلة النمو التي يمر بها، ففي مرحلة الطفولة المبكرة ومن خلال اللعب يتعلم الكثير من المهارات الأساسية، وكلما كان تعلمها في مرحلة مبكرة، كان أفضل فيما بعد، وفي مرحلة الطفولة الثانية وما يقوم بها من مشاريع تتوسع خبراته وتتنوع مهاراته وفي مرحلة اليفاعة، لابد أن يكون التعلم تفاعليا بين المتعلم و أقرانه ليلبي حاجاته الاجتماعية والعاطفية ولتصبح مهاراته المعرفية أكثر غنى وتوسعا .

١- احترام حق المتعلم في المعرفة والتدريب والممارسة والحوار والمناقشة، وتزويده بما يمكنه من تحقيق إنسانيته.

- تعليم التفكير والذي يعد من الموضوعات التي تستقطب اهتمام الباحثين، يقول ديفيد بيركنز:

إن التفكير قدرة تتكون بالممارسة، وتتطور على نحو ارتقائي وتدريجي، وتحتاج المتعلم لأجل ذلك إلى التوجيه والإرشاد والمتابعة، فمهارات التفكير تساعد في خوض مجالات التنافس بشكل فعال، وتحقيق الفائدة لذات الفرد ولمجتمعه.

٨- التدريب المستمر على مهارات العمل الحقيقي :

بحيث يكون التدريب جزءاً من الأسبوع المدرسي ،و يكون التدريب عنصرا رئيساً من نشاطات الطلاب في مرحلة ما بعد المدرسة، وجزءاً من العطلة الصيفية، ويمكن أن تكون هذه النشاطات تطوعية أو قد يتقاضى صاحبها بعض التعويضات المالية وقد يتم تنظيم النشاطات التدريبية من خلال المدرسة التي تقوم بتحديد مكان تدريب الطالب أو تقوم الشركات أو المؤسسات نفسها بذلك.

إن إتاحة الفرص للمتعلم للتدريب تكسبه المهارة ، و تحقق له النمو والتطور، وتعزز ثقته بنفسه من خلال شعوره أنه مستقل في عمله ، وقادر على التواصل والتفاعل مع الجماعة والمبادرة والتحكم في الموقف، والقدرة على تشخيص المشكلات وتحليل أسبابها، و إتقان الأداء، والتقويم الذاتي،وأخذ القرار، مما يجعله أكثر ميلا إلى التعلم والأخذ بالجديد من التطورات العلمية والتكنولوجية، وأكثر قدرة على تحمل المسؤولية.(آرمسترونغ ٢٠٠٨)

والمهارات البشرية لا معنى لها إلا إذا ترجمت إلى تطبيقات ومشروعات تحقق للإنسان نموه الذاتي والمعرفي، وتمكنه من التعامل مع الظروف الطارئة و رسم خططه المستقبلية(جونرت١٩٩٣)ولما كانت كل مهارة تتطلب تأملا يسبقها فلابد من توفير المزيد من فرص التفكير الحر والتأمل للمتعلم قبل تنفيذ أي عمل، بغية تمكينه من التزود

بمهارات أفضل، وفهم أعمق للمعارف النظرية (لويز بيلار ١٩٩٢) وعلى المعلم أن يدرك أن لا احد ينوب مكان المتعلم في تعلمه للمهارات، إنه وحده يبني شبكة مفاهيمه، ويسعى إلى تطبيق معارفه وتجريبها، فالتعلم سيرورة ينظمها الشخص الذي يتعلم.

ويبقى دور المعلم هو مساعدة المتعلم على بناء نموذجه الخاص للمهارة التي يمارسها ويتلاءم معها(كلوبونو و هيتو١٩٩٣).

وعليه أن يوفر بيئة وظيفية مناسبة للتعلم، ومناخ آمن للإقامة مجتمعات تعلم صغيرة،فإعداد الإنسان وتطوير مهاراته يجب أن ترتكز إلى الواقع، ونظرة المرء محكومة بموقعه.

فالمهارة الحقه هي التي تقوم على خبرة المتعلم، وهي التي تستثمر أفضل طاقاته وهي التي تجعله يتصرف باستقلالية، ويتكيف مع كل موقف جديد مما يعزز الربط بين حياته الدراسية وأدواره الاجتماعية.

٩- المناهج

إن التحديات المستقبلية تتطلب تطويرا في المناهج وشمولا في محتواها، بحيث تكون مرنة وأصيلة وواقعية وعلمية وموضوعية وملبية للحاجات النمائية للمتعلمين وقادرة على معالجة القضايا المجتمعية وقابلة للتعديل في ضوء التجربة العملية ونتائج البحوث والدراسات،وهادفة إلى تكوين مفاهيم أكثر عمقا تساعد الطلاب على استخدام عقولهم على نحو صحيح مع تأكيد الحفاظ على الهوية.

١٠- الطرائق

الإفادة من معطيات الطريقة النظمية في التعليم ، والتركيز على الشبكة المفاهيمية للتعليم المستمر مدى الحياة، فالإنسان الراغب في العمل يحتاج إلى تعلم الكثير من الأمور إن المهمة الرئيسة لمستقبل التعليم هو أن نوجه كل فرد إلى ما يناسبه وندربه عليه. مع

مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين في الاهتمامات والقدرات وتلبية الحاجات ، والعمل كفريق متكامل بين الإداريين والمعلمين والمتعلمين، وتحسين العلاقات الإنسانية.

١١- التوظيف الأمثل للتكنولوجيا

إن توفير الأدوات والتقانات اللازمة للتعلم هي السبيل للتقدم على الأمد البعيد وهي عامل أساسي في أي تنمية، وكل تغير في التجهيزات والتقانات يؤدي إلى تغيير في تنظيم الموقف التعليمي، إنها تجعل من المعارف التي تعلمها نقاط سوى على طريق الممارسة العملية.

فالاستفادة المثلي من التكنولوجيا تتطلب تبني مفهوم جديد للتعليم وتنظيم جديد للبيئة التعليمية يلقي على كل متعلم مسؤولية تعلمه وفق قدراته التكنولوجية بحيث تصبح المؤسسات التربوية محركا للنموالاقتصادي ومصدرا للمعرفة العلمية التطبيقية .

١٢- التقويم :

إن فهم ممارسات الطلبة ودلالاتها تساعدهم في المواقف الجديدة. فلابد من وضع خطة تقويمية مكتوبة بهدف الوقوف على ضمان خبرة الطالب في المدرسة والعمل، إلى جانب الاهتمام باختبارات التأهيل ، وتدريب المتعلم على التقويم الذاتي وتقييم المشاريع وقد آن الأوان لاعتماد برنامج عربي لتقييم الطالب على غرار البرنامج العالمي لتقييم الطالب (PISA) :*Programme International student Assessment* والذي يساعد في تحديد كفايات المتعلمين في جميع الدول العربية.

١٣- توفير التمويل الكافي والمستمر لتنفيذ البرنامج:

فمما لاشك أن ضعف تمويل التعليم يعوق تنمية الإنسان، وأن النمو الاقتصادي شرط ضروري للتنمية البشرية و أن التنمية البشرية والتي هي أفضل استثمار تتطلب توفير التمويل اللازم لها ، ويبقى المال هو عصب نجاح تنفيذ هذا البرنامج، وليست الدولة هي التي

يقع على عاتقها وحدها عبء التمويل بل لابد من مشاركة المؤسسات الاقتصادية والقطاعات الخاصة فيه، بما يضمن تأمين مراكز تعليم وتدريب مفتوحة فيها كل المستلزمات وبخاصة التكنولوجيا الحديثة

١٤- الربط بين التعليم للجميع والتعلم المستمر والعمل:

لابد من الربط بين التعلم المستمر وبين سياسة التوظيف والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، انطلاقا من أن أعظم ما تملكه الدول هو الإنسان، وأن عليها أن تسعى جاهدة إلى استثمار معظمهم.

دور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تطبيق برنامج التعلم للجميع :

وضع خطة عربية شاملة تتحلى بنظرة تطورية متكاملة تأخذ بالحسبان الماضي والحاضر والمستقبل وتسعى لتحقيق أهداف مشتركة في سياسات التعليم والتدريب، وهي:

١- التعامل مع نوعية وكفاءة التعليم.

٢- تحديد الأساليب الفعالة للحصول على تعليم وتدريب جيد.

٣- تعاون الدول العربية في تنفيذ البرنامج ، والانفتاح على العالم بأسره في هذا المجال.

إن مبادرة المنظمة للقيام بالإجراءات التالية يساعد الدول العربية في تنفيذ البرنامج من ذلك:

- ☒ إيجاد المقاييس اللازمة المختلفة سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي أو المجال التكنولوجي والمجال التعليمي التربوي والتصدي لمشكلات التعليم حتى عام ٢٠١٥ على أن تتضمن:
- ☒ تحديد قائمة المجموعات المستهدفة في التعليم مدى الحياة(النساء- سكان الأرياف- الموظفون-...الخ
- ☒ تحديد الإجراءات العملية المناسبة
- ☒ تحديد خطة زمنية للتنفيذ

- تحديد التكاليف لتنفيذ البرامج، ولابد من تأمين التمويل الكافي، فما زال الإنفاق على التعليم في الوطن العربي يقع في الحدود الدنيا ضمن النسب العالمية فهناك دول في العالم تنفق ٢٠٪ وما يزيد على التعليم العام وحده من ميزانية الدولة.

خاتمة

إن المقاربة الجديدة لتحديات التعليم في عالم متسارع التغيرات يتطلب إعادة النظر بطرائق عملنا التربوي، حتى لايتخطى الزمن قدرات الجيل ومهاراتهم ، فيصبحون مهمشين.

ونحن اليوم مدعوون للتدقيق في حقيقة التعليم في الوطن العربي، ومعرفة كيفية تطبيق برنامج التعليم للجميع، وتعيم الكبار، والتعليم مدى الحياة.

وإذا كانت اليونسكو قد قدمت في تقريرها التعليم وذلك الكنز المكنون، فان تراثنا العربي الإسلامي قد أكد على التعليم للجميع والتعليم المستمر فقد جاءت أول آية في القرآن الكريم (اقرأ باسم ربك الذي خلق) وجاء في قوله تعالى (وقل ربي زدني علما) ووجه الرسول صلى الله علية وسلم إلى طلب العلم من المهد إلى اللحد وجعله فريضة على كل مسلم.

إنني أتوجه بالتقدير الكبير إلى جمعية الثقافة من أجل التنمية، والقائمين على تنظيم هذا المؤتمر لمبادرتهم في تناول هذا الموضوع الهام والحيوي، وفي هذا ما يغني خبرات المعنيين بالعمل التربوي في الوطن العربي، ويفتح أمامهم آفاقاً لتصور المستقبل، وما يجب أن يكون عليه.

إننا جميعا نتطلع إلى إنساننا العربي الذي يحسن بعلمه وخبراته إنتاج الحضارة وتوظيفها لصالح وطنه وأمته.

مراجع البحث:

obeikandl.com

١. توماس، أرمسترونغ (٢٠٠٨) المدارس الأكثر جودة، ترجمة صالحة سنقر، منشورات مركز التعريب والترجمة والنشر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس.
٢. سنقر، صالحة (٢٠٠٥) المدرسة المجتمعية، دار الفكر، دمشق.
٣. عبد الدايم، عبد الله (٢٠٠٠) الآفاق المستقبلية في البلاد العربية، بيروت، دار العلم للملايين.
٤. اليونسكو(٢٠٠٣) الرصد العالمي للتعليم للجميع بحلول ٢٠١٥، باريس، دار نشر جاكوب اوديل.
٥. اليونسكو (٢٠٠٤) تأمين التعليم الجيد لكل الشباب: التحديات والاتجاهات والأولويات، وثيقة مرجعية رقم ٤٧١٣- المؤتمر الدولي للتربية، الدورة السابعة والأربعون.منشورات اليونسكو، باريس.

6. Unesco (2003) Lifelong Learning Discourses In Europe,Carolyn Medel-Anonuevo,Editor,Philippines.

obeikandl.com

obeikandl.com